

مع مركز الخليج التحف بالجامعات الأمريكية و الكندية بدون إختبار توفل

التعليم الذكي

تحت إشراف وزارة التربية والتعليم الأهلي جدة

جدة - تليفون : ٠٢ ٦٩٨٠٩٨٩

الإث ولأول مرة في المملكة العربية السعودية تقدم سمارت أحدث التطورات التكنولوجية في تعليم اللغة الإنجليزية

سجّل بدورتين وأحصل على الثالثة مجاناً

smart LEARNING

تصريح رقم (٠٢٠١٣٢٤)

فيصل بن عبدالله في حوار حصاد السنوات الأرب

رؤية خادم الحرمين الشريفين تؤكد على أن

استهل سمو وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد حديثه لـ «عكاظ» بالحمد والثناء لله عز وجل على نجاح العملية الجراحية التي أجريت لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -أيده الله، وقال سموه: «يغمرنى شعور الفرح والسرور بما يسره الله من نجاح العملية الجراحية لسيدى خادم الحرمين الشريفين، وإن هذا الشعور هو شعور كل مواطن ومواطنة سواء في قطاع التعليم أو غيره، وباسمي وباسم كل طالب وطالبة معلم ومعلمة وجميع منسوبي وزارة التربية والتعليم أرفع التهنية لمقامه الكريم، وأدعو الله أن يديم عليه لباس الصحة والعافية ليواصل مسيرة البناء والتنمية في هذا الوطن المعطاء».

كما قال سموه: «إن العام الهجري الجديد الذي نستله بحمد الله وشكره على ما يسره لنا من أمن

وسمو الوزير.. تولى وزارة التربية والتعليم قبل ما يقارب أربع سنوات وحديثم ملامح للعمل، وأطلقت عددًا من التوجهات المستقبلية، هل تحقق شي من تلك التوجهات؟

● وزارة التربية والتعليم هي منظومة قطاعات في وزارة واحدة، وتتفاعل مع قائمة طويلة من المهام المختلفة يومياً، ومع أكثر من ٥ ملايين طالب وطالبة يتواجدون يومياً لعدد من الساعات خلال أيام السنة الدراسية، في ٢٢ ألف مدرسة تشرّف عليها الوزارة من خلال قطاعاتها بشكل مباشر، إضافة إلى نحو ٧٠٠ ألف موظف وموظفة يعملون الكوادر التعليمية والإدارية وغيرها بما يعادل أكثر من ٥٠٪ من الموظفين المسجلين في وزارة الخدمة المدنية، وهذه الأعداد لها متطلباتها الأساسية الهائلة والإدارية والمالية، كما تشرّف الوزارة على جملة من الأنشطة الأساسية المتعلقة بالعملية التربوية والتعليمية، وتتولى أيضاً مسؤوليات كبيرة تتعلق بالإشاعات والصيانة، وتوفير النقل المدرسي، وتأمين التغذية، بالإضافة إلى رعاية السلوك والآداء العام، وكل ذلك يضاف إليه مراعاة الجوانب الثقافية والفكرية، ومتابعة الظروف البيئية والصحية.

ولذلك كانت البداية نتجت علينا أولاً تسيير الأعمال وفهم الواقع ووضع المقارنات مع التجارب الدولية التي تعرفنا عليها، وعقد أثناء ذلك عدد من ورش العمل المتخصصة، قمنا بالتعاون مع جهات دولية معتبرة، ووضعت على إثرها توجهات مستقبلية للوزارة وعدد من المبادرات وصمم برنامج إجرائي لتنفيذها، وقد عملت الوزارة خلال الفترة الماضية على تنفيذ هذه المبادرات، ولله الحمد تم الانتهاء من تنفيذ أغلب التوجهات المستقبلية ونعمل على استكمال ما تبقى منها، حيث تم الانتهاء من توحيد الوكالات والإدارات المتناحرة في الوزارة وتوحيد إدارات التربية والتعليم، كما تمت إعادة هيكلة مشروع الملك عبدالله للتربية والتعليم العام، وتنفيذ مبادرة للمعلمين والمعلمات، وتأسيس هيئة مستقلة لتقويم التعليم العام، كما تم تنفيذ استراتيجيات لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتأسيس عدد من الشركات الحكومية تخفيف الإغناء على الوزارة منها شركة للمباني المدرسية وأخرى متخصصة في النقل المدرسي، وكذلك لتقنية المعلومات، كما تم الانتهاء من تطبيق المناهج المطورة، وتنفيذ مبادرة لرياض الأطفال.

● وزير التربية متصفاً «عكاظ».

الحالات الخاصة التي سيبتح لها.

رفع الرواتب في التعليم الأهلي

وبإدارة الوزارة بالرفع للمقام السامي بنواح متعددة تختص بالتعليم الأهلي، وقد أثمرت تشكيل لجنة وزارية عليا برئاسة المغفور له بإذن الله صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز، والتي رفعت بالخطة الخاصة باستيعاب خريجي الجامعات المهينين للتدريس، والتي في ضوئها أصدر خادم الحرمين الشريفين أمره الملكي الكريم بتنفيذ ما تضمنته الخطة ومنها رفع رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين في المدارس الأهلية إلى حد أدنى لا يقل عن (٥٦٠٠) ريال مع بدل نقل (٦٠٠) ريال بالإضافة إلى الزام المدارس بعقد سنوي يشمل التامينات الاجتماعية والتامين الطبي. وقد شرعت وزارة العمل وصندوق الموارد البشرية والوزارة فعلياً بتنفيذ الأمر الملكي وهو ما يحقق إقبالا حقيقياً على تلك الوظائف ويوفر مستوى وظيفياً لائقاً، مما يدعم مسرحة العملية التعليمية التربوية، ويواجه التنفيذ بعض العقبات لكنها في طريقها للحل.

اعتماد جائزة للتميز في التعليم

وعلى الصعيد المهني، أطلقت الوزارة جائزة التميز ووضعت لها معايير عالية ومقننة ويتم تنفيذها مع جمعية حسن التخصص في العلوم التربوية والنفسية وهي جزء من جانب التكريم الذي تسعى الوزارة من خلاله لرفع مستوى الأداء والدافعية لدى الميدان التربوي وهي ذات فئات متعددة من أهمها فئة المعلم والمعلمة المتميزة وسيتم خلال الفترة القريبة إعلان الفائزين بها في دورتها الجديدة.

تنفيذ اختبار كفايات للمعلمين

وإضافة إلى ذلك، حققت الوزارة من خلال رؤية تربوية طموحة تنفيذ مشروع اختبارات الكفايات للمعلمين الذي يتم من خلاله قياس جاهزية المعلم لدخول ميدان العمل التربوي، ويتم تنفيذه بالتنسيق مع المركز الوطني للقياس والتقويم، وقد أثبت هذا المشروع تميزاً في اختيار الأفضل بين المتقدمين من العدين للتدريس ممارسة هذه المهنة، ويخضع للتطوير المستمر من خلال المركز، وسيتم بحول الله تطبيقه وبذات المعايير التي يظل المعلم من خلالها الحوافز المادية والمعنوية المناسبة نظير تلك الجهود المأمولة. وقد تم رفع مقترح الوزارة للجهات العليا لطلب إقراره.

والمعلم مدى الحياة، وإيجابي التعامل مع الحياة والمجتمع والعالم، وسليم الفكر و متكامل الشخصية.

ومن هذا المنطلق أسس مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام بقرار من مجلس الوزراء ويتكلف قدرها ٩ مليارات ريال، بهدف بناء وتطوير معايير عالمية مختلف جوانب العملية التعليمية وعناصرها، وبناء نظام شامل متكامل لتقويم التعليم وقياس مستوى الجودة، من خلال تنفيذ البرامج التي تفصل سيدى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- بالموافقة عليها، وهي برنامج إعادة تأهيل المعلمين والمعلمات، وبرنامج تطوير المناهج التعليمية، وبرنامج تحسين البيئة التعليمية، وبرنامج دعم النشاط غير الصفّي.

وقد تمت في بداية تشرفي بالعمل في الوزارة إعادة هيكلة مشروع (تطوير)، وبعد ذلك تم التركيز على التخطيط والتنفيذ لهذه البرامج وفق خطة شاملة بدأت من تشخيص واقع التعليم في المملكة والوقوف ميدانياً على أبرز المشكلات والعوائق، والاستعانة بأفضل الخبرات والممارسات العالمية والاستفادة منها بما يتناسب وطبيعة التعليم في المجتمع السعودي، ولم تغفل في هذا الجانب مشاركة المجتمع في بناء هذه الرؤية، حيث كان للمجتمع بكافة شرائحه ومن خلال ورش عمل عقدت في كافة مناطق ومحافظات المملكة الأثر البارز في تدعيم خطوات الرؤية وتوضيح نقاط القوة والضعف في النظام التعليمي اليوم، ومحمد الله، ومشروع (تطوير) اكتمل بناء الخطة الاستراتيجية، وبدأ في تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع الاستراتيجية العاجلة، مثل برنامج تطوير المدارس، وبرنامج أندية الحي، ومشروع المراكز العلمية، وبرنامج التطوير المهني وتدريب المعلمين ضمن مشروع المعلم الجديد، بالإضافة إلى عدد من البرامج والمشاريع الحالية والمستقبلية الدرجة ضمن الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم في المملكة، والبالغه ٢٦ برنامجاً ومشروعاً، وجميع هذه البرامج معتمدة للتنفيذ ضمن ميزانية المشروع على مدى الأعوام الخمسة المقبلة.

كما أن الخطة الاستراتيجية تحدد أدوار وزارة التربية والتعليم وإدارات التربية والتعليم والمراسل في مختلف مراحل التعليم العام ومهامها بدقة، والتطوير يبدأ من المدرسة، وتسعى من خلال الخطة إلى إجراء تدريجي لشمونج التعليم الجديد بدلاً من النموذج الحالي في ٢٣ ألف مدرسة للبنين والبنات وتوظيف الممارسات الحديثة التي تركز على النتائج والمخرجات التعليمية.

وسعى لضمان تنفيذ برامج ومشاريع هذه الخطة، تم تأسيس مجموعة شركات متخصصة مملوكة بالكامل للدولة تحت مظلة شركة تطوير التعليم القابضة، منها شركة للمساعدة لتقديم قيمة وشركة تطوير للمباني، وشركة تطوير للنقل التعليمي، وستطلق قريباً غيرها من الشركات، والتي تمثل مجالات فعالة وحديثة لتنفيذ خطة تطوير التعليم العام والتي تشمل مناهج العملية التربوية والتعليمية والأنشطة المساندة لتقديم قيمة مضافة وتمكن من الاستدامة. ونعمل على هذه الشركات بأن يكون لها بإذن الله دور بارز في جودة التعليم في المملكة من خلال التركيز على كافة الأبعاد التعليمية.

○ سمو الوزير قلمت إنكم أعدتم هيكلة مشروع تطوير الذي بدء قبل توليكم الوزارة. فهل البرامج الوطنية الاستراتيجية ستظل عرضة للتغيير والتعديل وفق رؤية من يتولى المسؤولية أم أن هناك ضمانات لاستمرار تلك البرامج؟

● ربما أهم ما يميز المرحلة المقبلة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العام في المملكة هو التركيز على «العمل المؤسسي» لضمان الاستمرارية والاستدامة لتنفيذ هذه البرامج والمشاريع التي اكتمل مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام تخطيطها وتصميمها، وبدأت شركة تطوير للخدمات التعليمية في تنفيذها، وتأكيداً على ضمان سير هذه البرامج والمشاريع، تم اعتماد لجان عليا وتنفيذية وفرق عمل لكل برنامج من برامج الخطة الاستراتيجية، الأمر الذي لا نراه يتأثر بتغير القيادات والأفراد ولكن يستمر باستمرار الأهداف ومدى تحقيقها في هذه المؤسسات.

○ سمو الوزير.. هيئة تقويم التعليم صدرت الموافقة على إنشائها من مجلس الوزراء، ليست تمثل عبئاً جديداً يضاف للعملية التربوية والتعليمية؟

● صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على إنشاء هيئة تقويم التعليم العام، وجعلها هيئة ذات شخصية اعتبارية مستقلة يمثل أحد أهم التوجهات المستقبلية التي تقدمت بها الوزارة بهدف ضبط جودة التعليم العام من خلال تقويم أداء المدارس

○ سمو الوزير.. دعني أسأل بصيغة أخرى: تتعدد الاستراتيجيات التي تلتها وزارة التربية والتعليم حول برنامجها التطويري، وكثيراً ما نسمع عن جملة من المشروعات التي يتم الإعلان عنها، فهل لديكم رؤية واضحة لمستقبل التعليم في بلادنا؟

● رؤية وزارة التربية والتعليم لتطوير التعليم العام هي رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم، والتي وجه من خلالها -حفظه الله- الوزارة بتوفير كل ما من شأنه النهوض بالعملية التربوية والتعليمية، وأسس مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم للعام بهذا الدور، ووضع المشروع استراتيجية وطنية لتطوير التعليم العام في المملكة، وهي الآن حيز التنفيذ، وتقوم تلك الاستراتيجية على بناء منظومة شاملة من البرامج والمشروعات التطويرية وإنشاء الكيانات القادرة على تنفيذ تلك الاستراتيجية.

○ سمو الوزير.. مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام (مشروع تطوير) مضت عليه سنوات عدة، والجمع لم يسمع ولم ير شيئاً من المخرجات على أرض الواقع، أين صرفت ميزانية المشروع، وما مستقبله أمام إنشاء شركة تطوير القابضة؟

● مشروع تطوير هو تنفيذ واقعي لرؤية سيدى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز التي تؤمن بأن الأجيال القادمة هم الثروة الحقيقية، وأنه لا توجد تنمية في أي مجتمع من المجتمعات في العالم بدون جودة التعليم، حيث نسعى في الوزارة وفي المشروع إلى بناء مواطن صالح متمسك بالعقيدة ومعزز بالهوية والأخلاق الإسلامية، وإلى أن يكون الطالب مستمعا بالدراسة ومنجزاً علمياً، ومنتجاً للمعرفة

مشكلة في فهم الأول ولها خطط التطوير أن التعليم العام يأ مواطن من طلبة ومعلمين وأولياء أمور، والإعلان كل قضاياها وما ينشر إعلامياً يضاف لما نقول في الميدان التربوي».

بهذه الكلمات الواعية لدور الإعلام تحدث سمو واصفاً استيعاب ٢٢١ ألفاً من خريجي وخريجات



○ وزير التربية متصفاً «عكاظ».

الحالات الخاصة التي سيبتح لها.

رفع الرواتب في التعليم الأهلي

وبإدارة الوزارة بالرفع للمقام السامي بنواح متعددة تختص بالتعليم الأهلي، وقد أثمرت تشكيل لجنة وزارية عليا برئاسة المغفور له بإذن الله صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز، والتي رفعت بالخطة الخاصة باستيعاب خريجي الجامعات المهينين للتدريس، والتي في ضوئها أصدر خادم الحرمين الشريفين أمره الملكي الكريم بتنفيذ ما تضمنته الخطة ومنها رفع رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين في المدارس الأهلية إلى حد أدنى لا يقل عن (٥٦٠٠) ريال مع بدل نقل (٦٠٠) ريال بالإضافة إلى الزام المدارس بعقد سنوي يشمل التامينات الاجتماعية والتامين الطبي. وقد شرعت وزارة العمل وصندوق الموارد البشرية والوزارة فعلياً بتنفيذ الأمر الملكي وهو ما يحقق إقبالا حقيقياً على تلك الوظائف ويوفر مستوى وظيفياً لائقاً، مما يدعم مسرحة العملية التعليمية التربوية، ويواجه التنفيذ بعض العقبات لكنها في طريقها للحل.

اعتماد جائزة للتميز في التعليم

وعلى الصعيد المهني، أطلقت الوزارة جائزة التميز ووضعت لها معايير عالية ومقننة ويتم تنفيذها مع جمعية حسن التخصص في العلوم التربوية والنفسية وهي جزء من جانب التكريم الذي تسعى الوزارة من خلاله لرفع مستوى الأداء والدافعية لدى الميدان التربوي وهي ذات فئات متعددة من أهمها فئة المعلم والمعلمة المتميزة وسيتم خلال الفترة القريبة إعلان الفائزين بها في دورتها الجديدة.

تنفيذ اختبار كفايات للمعلمين

وإضافة إلى ذلك، حققت الوزارة من خلال رؤية تربوية طموحة تنفيذ مشروع اختبارات الكفايات للمعلمين الذي يتم من خلاله قياس جاهزية المعلم لدخول ميدان العمل التربوي، ويتم تنفيذه بالتنسيق مع المركز الوطني للقياس والتقويم، وقد أثبت هذا المشروع تميزاً في اختيار الأفضل بين المتقدمين من العدين للتدريس ممارسة هذه المهنة، ويخضع للتطوير المستمر من خلال المركز، وسيتم بحول الله تطبيقه وبذات المعايير التي يظل المعلم من خلالها الحوافز المادية والمعنوية المناسبة نظير تلك الجهود المأمولة. وقد تم رفع مقترح الوزارة للجهات العليا لطلب إقراره.

والمعلم مدى الحياة، وإيجابي التعامل مع الحياة والمجتمع والعالم، وسليم الفكر و متكامل الشخصية.

ومن هذا المنطلق أسس مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام بقرار من مجلس الوزراء ويتكلف قدرها ٩ مليارات ريال، بهدف بناء وتطوير معايير عالمية مختلف جوانب العملية التعليمية وعناصرها، وبناء نظام شامل متكامل لتقويم التعليم وقياس مستوى الجودة، من خلال تنفيذ البرامج التي تفصل سيدى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- بالموافقة عليها، وهي برنامج إعادة تأهيل المعلمين والمعلمات، وبرنامج تطوير المناهج التعليمية، وبرنامج تحسين البيئة التعليمية، وبرنامج دعم النشاط غير الصفّي.

وقد تمت في بداية تشرفي بالعمل في الوزارة إعادة هيكلة مشروع (تطوير)، وبعد ذلك تم التركيز على التخطيط والتنفيذ لهذه البرامج وفق خطة شاملة بدأت من تشخيص واقع التعليم في المملكة والوقوف ميدانياً على أبرز المشكلات والعوائق، والاستعانة بأفضل الخبرات والممارسات العالمية والاستفادة منها بما يتناسب وطبيعة التعليم في المجتمع السعودي، ولم تغفل في هذا الجانب مشاركة المجتمع في بناء هذه الرؤية، حيث كان للمجتمع بكافة شرائحه ومن خلال ورش عمل عقدت في كافة مناطق ومحافظات المملكة الأثر البارز في تدعيم خطوات الرؤية وتوضيح نقاط القوة والضعف في النظام التعليمي اليوم، ومحمد الله، ومشروع (تطوير) اكتمل بناء الخطة الاستراتيجية، وبدأ في تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع الاستراتيجية العاجلة، مثل برنامج تطوير المدارس، وبرنامج أندية الحي، ومشروع المراكز العلمية، وبرنامج التطوير المهني وتدريب المعلمين ضمن مشروع المعلم الجديد، بالإضافة إلى عدد من البرامج والمشاريع الحالية والمستقبلية الدرجة ضمن الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم في المملكة، والبالغه ٢٦ برنامجاً ومشروعاً، وجميع هذه البرامج معتمدة للتنفيذ ضمن ميزانية المشروع على مدى الأعوام الخمسة المقبلة.

كما أن الخطة الاستراتيجية تحدد أدوار وزارة التربية والتعليم وإدارات التربية والتعليم والمراسل في مختلف مراحل التعليم العام ومهامها بدقة، والتطوير يبدأ من المدرسة، وتسعى من خلال الخطة إلى إجراء تدريجي لشمونج التعليم الجديد بدلاً من النموذج الحالي في ٢٣ ألف مدرسة للبنين والبنات وتوظيف الممارسات الحديثة التي تركز على النتائج والمخرجات التعليمية.

وسعى لضمان تنفيذ برامج ومشاريع هذه الخطة، تم تأسيس مجموعة شركات متخصصة مملوكة بالكامل للدولة تحت مظلة شركة تطوير التعليم القابضة، منها شركة للمساعدة لتقديم قيمة وشركة تطوير للمباني، وشركة تطوير للنقل التعليمي، وستطلق قريباً غيرها من الشركات، والتي تمثل مجالات فعالة وحديثة لتنفيذ خطة تطوير التعليم العام والتي تشمل مناهج العملية التربوية والتعليمية والأنشطة المساندة لتقديم قيمة مضافة وتمكن من الاستدامة. ونعمل على هذه الشركات بأن يكون لها بإذن الله دور بارز في جودة التعليم في المملكة من خلال التركيز على كافة الأبعاد التعليمية.

○ سمو الوزير قلمت إنكم أعدتم هيكلة مشروع تطوير الذي بدء قبل توليكم الوزارة. فهل البرامج الوطنية الاستراتيجية ستظل عرضة للتغيير والتعديل وفق رؤية من يتولى المسؤولية أم أن هناك ضمانات لاستمرار تلك البرامج؟

● ربما أهم ما يميز المرحلة المقبلة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العام في المملكة هو التركيز على «العمل المؤسسي» لضمان الاستمرارية والاستدامة لتنفيذ هذه البرامج والمشاريع التي اكتمل مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام تخطيطها وتصميمها، وبدأت شركة تطوير للخدمات التعليمية في تنفيذها، وتأكيداً على ضمان سير هذه البرامج والمشاريع، تم اعتماد لجان عليا وتنفيذية وفرق عمل لكل برنامج من برامج الخطة الاستراتيجية، الأمر الذي لا نراه يتأثر بتغير القيادات والأفراد ولكن يستمر باستمرار الأهداف ومدى تحقيقها في هذه المؤسسات.

○ سمو الوزير.. هيئة تقويم التعليم صدرت الموافقة على إنشائها من مجلس الوزراء، ليست تمثل عبئاً جديداً يضاف للعملية التربوية والتعليمية؟

● صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على إنشاء هيئة تقويم التعليم العام، وجعلها هيئة ذات شخصية اعتبارية مستقلة يمثل أحد أهم التوجهات المستقبلية التي تقدمت بها الوزارة بهدف ضبط جودة التعليم العام من خلال تقويم أداء المدارس

○ سمو الوزير.. دعني أسأل بصيغة أخرى: تتعدد الاستراتيجيات التي تلتها وزارة التربية والتعليم حول برنامجها التطويري، وكثيراً ما نسمع عن جملة من المشروعات التي يتم الإعلان عنها، فهل لديكم رؤية واضحة لمستقبل التعليم في بلادنا؟

● رؤية وزارة التربية والتعليم لتطوير التعليم العام هي رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم، والتي وجه من خلالها -حفظه الله- الوزارة بتوفير كل ما من شأنه النهوض بالعملية التربوية والتعليمية، وأسس مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم للعام بهذا الدور، ووضع المشروع استراتيجية وطنية لتطوير التعليم العام في المملكة، وهي الآن حيز التنفيذ، وتقوم تلك الاستراتيجية على بناء منظومة شاملة من البرامج والمشروعات التطويرية وإنشاء الكيانات القادرة على تنفيذ تلك الاستراتيجية.

○ سمو الوزير.. مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام (مشروع تطوير) مضت عليه سنوات عدة، والجمع لم يسمع ولم ير شيئاً من المخرجات على أرض الواقع، أين صرفت ميزانية المشروع، وما مستقبله أمام إنشاء شركة تطوير القابضة؟

● مشروع تطوير هو تنفيذ واقعي لرؤية سيدى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز التي تؤمن بأن الأجيال القادمة هم الثروة الحقيقية، وأنه لا توجد تنمية في أي مجتمع من المجتمعات في العالم بدون جودة التعليم، حيث نسعى في الوزارة وفي المشروع إلى بناء مواطن صالح متمسك بالعقيدة ومعزز بالهوية والأخلاق الإسلامية، وإلى أن يكون الطالب مستمعا بالدراسة ومنجزاً علمياً، ومنتجاً للمعرفة

مشكلة في فهم الأول ولها خطط التطوير أن التعليم العام يأ مواطن من طلبة ومعلمين وأولياء أمور، والإعلان كل قضاياها وما ينشر إعلامياً يضاف لما نقول في الميدان التربوي».

بهذه الكلمات الواعية لدور الإعلام تحدث سمو واصفاً استيعاب ٢٢١ ألفاً من خريجي وخريجات

○ سمو الوزير.. دعني أسأل بصيغة أخرى: تتعدد الاستراتيجيات التي تلتها وزارة التربية والتعليم حول برنامجها التطويري، وكثيراً ما نسمع عن جملة من المشروعات التي يتم الإعلان عنها، فهل لديكم رؤية واضحة لمستقبل التعليم في بلادنا؟

● رؤية وزارة التربية والتعليم لتطوير التعليم العام هي رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم، والتي وجه من خلالها -حفظه الله- الوزارة بتوفير كل ما من شأنه النهوض بالعملية التربوية والتعليمية، وأسس مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم للعام بهذا الدور، ووضع المشروع استراتيجية وطنية لتطوير التعليم العام في المملكة، وهي الآن حيز التنفيذ، وتقوم تلك الاستراتيجية على بناء منظومة شاملة من البرامج والمشروعات التطويرية وإنشاء الكيانات القادرة على تنفيذ تلك الاستراتيجية.

○ سمو الوزير.. مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام (مشروع تطوير) مضت عليه سنوات عدة، والجمع لم يسمع ولم ير شيئاً من المخرجات على أرض الواقع، أين صرفت ميزانية المشروع، وما مستقبله أمام إنشاء شركة تطوير القابضة؟

● مشروع تطوير هو تنفيذ واقعي لرؤية سيدى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز التي تؤمن بأن الأجيال القادمة هم الثروة الحقيقية، وأنه لا توجد تنمية في أي مجتمع من المجتمعات في العالم بدون جودة التعليم، حيث نسعى في الوزارة وفي المشروع إلى بناء مواطن صالح متمسك بالعقيدة ومعزز بالهوية والأخلاق الإسلامية، وإلى أن يكون الطالب مستمعا بالدراسة ومنجزاً علمياً، ومنتجاً للمعرفة



○ الأمير فيصل بن عبدالله يسرد لثائب



٥٠٪ من موظفي الدولة يعملون في وزارة التربية

لا محاباة في النقل..

ولجنة مركزية لمرعاة أصحاب الظروف الخاصة

المعلم والمعلمة هما

الرقم الأصعب في معادلة

التنمية وبناء الإنسان

هيئة تقويم التعليم وشركات

تطوير القابضة والخدمات

التعليمية والنقل والمباني وأنظمة

نور وفارس ولقاء.. جميعها أحلام

تحولت إلى مشاريع على أرض الواقع

عملنا بجهد لرفع

الرواتب في التعليم الأهلي

وإلزام المدارس الأهلية

بعقود سنوية توفر التأمين

الطبي للمعلم والمعلمة

نفّتح ملف المخرجات التعليمية وتطوير المناهج والانتقادات من

بعض علماء الدين والتربويين على عدد من الممارسات في مدارس

التعليم العام إضافة إلى ملف المباني المدرسية.

«١-٢»

مع تنفرد به عكاظ: الأجيال القادمة هم الثروة

لويات، فالتعليم هو المساحة الأولى التي تبني عليها، ومن خلاله تتحقق التطلعات وتتم المنافسة، كما لا يمكن أن تكون وسيلة لنقل البعض ممن لم تشملهم الحركة بطريقة نظامية؟

● لجنة الظروف الخاصة هي أحد ملامح خدمة منسوبي الوزارة، وتم تأسيسها مراعاة لظروف إنسانية ملحة لا يمكن غض الطرف عنها، ويجب معالجتها بما لا يؤثر على سير العملية التربوية والتعليمية، ولذلك كان لزاماً وضع لائحة دقيقة تعمل على تلبية الاحتياج الذي تشير إليه، وقد كانت تشمل ٨ حالات واضفت عليها هذا العام ٣ حالات أخرى.

والجدير بالذكر أن تنفيذ النقل للظروف الخاصة يتم مباشرة دون تسوية، وقد استفاد منها عدد كبير من المعلمين والمعلمات ممن لا تستغفم ظروفهم الخاصة الطارئة على مواصلة عملهم في المناطق المعزولة فيها، ويتم وفق آلية محددة تبدأ في إدارات التربية والتعليم وتنتهي في لجنة مركزية مخصصة للنظر في الحالات وإصدار القرارات التي تلبي الرغبة في النقل، وتوفر البديل لضمان عدم تعطيل العملية التعليمية في المدرسة التي يستقل منها المعلم أو المعلمة.

وهذه اللائحة والحالات المشمولة بها معلنة للجميع، ويتم النقل وفق مسوغات معتمدة من جهات الاختصاص، وكذلك من خلال تدقيق المعلومات في اللجان الفرعية في المناطق والمحافظات، وذلك لضمان تحقيق العدالة بين المتقدمين بحيث لا تشمل إلا من تنطبق عليه اللائحة، ولا تجاوزات في هذا الموضوع.

واستطيع التأكيد بأنه بناء على توجيهات المقام السامي لا يوجد في وزارة التربية والتعليم أية طريقة للنقل إلا من خلال حركة النقل للمعلمين والمعلمات أو من خلال لجنة الظروف الخاصة، وأي تجاوزات على الخصوص عليه تتم محاسبية كل من يتسبب في ذلك أياً كان، ويستطيع طالب النقل التأكيد من موقعه في الحركة، وأسباب عدم نقله، من خلال النظام الإلكتروني الخاص بحركة النقل، كما يمكن التظلم من نتيجة حركة النقل لدى الجهة المختصة.

نظام إنجاز

كما تقوم الوزارة في المرحلة الحالية بتنفيذ مشروعات تقنية متقدمة وذات فعالية عالية تضيف إلى تلك الأنظمة جوانب الإنجاز الإداري في المعاملات والخدمات الشاملة في العملية التربوية والتعليمية من خلال نظام (إنجاز) إدارة المحتوى للمكاتب، وكذلك نظام (لقاء) الإلكتروني لإدارة الاجتماعات عن بعد ويمكن من خلاله عقد اجتماعات أو خارجها في وقت واحد، وهو ما يوفر الجهد وكذلك المال لعقد اللقاءات العامة والتشاورية، ونظام الخارطة التعليمية الذي يوضح مواقع المدارس والمرافق التعليمية ويسهل من الوصول إلى المدارس لأولياء الأمور والمعلمين والمعلمات وغيرهم.

الربط بالإنترنت

أكملت الوزارة ربط جميع المدارس بالإنترنت من خلال أكثر من ٢٢٠٠٠ موقع، منها أكثر من ٢٤٠٠ موقع ربطت من خلال الأقمار الصناعية لأنها في مناطق نائية، وتعمل الوزارة على زيادة سعة الربط للمدارس بما يخدم متطلبات العملية التعليمية.

موقع خاص بالمعلمين والمعلمات

كما يتم حالياً إنهاء بناء موقع للمعلمين والمعلمات يعد الأول من نوعه عربياً في إطار التخصص، حيث سيتمكن المعلمون والمعلمات الالتقاء وتبادل الخبرات وبتد المواد التلفزيونية والبحثية ووسائل التدريس المساعدة من خلال هذا الموقع وفي إطار نظام أمني معلوماتي يحقق الخصوصية للمجتمع التعليمي، ويرفع من مستوى الأداء العام من خلال تبادل الآراء والأفكار ومد جسور التواصل المعرفي.

السرعة والدقة في إعلان نتائج الطلاب والطالبات

حققت الأنظمة التي تم إطلاقها خلال السنتين الماضيتين قفزات مهمة في إطار الجودة وتسريع العمليات المرتبطة بالمدارس والتي كان من أهمها نتائج الطلاب والطالبات في المراحل الدراسية، وإعلانها فور انتهائها مباشرة، وكذلك إصدار الوثائق واستخراج المعدلات العامة، كما سيتمتع النظام مستقبلاً التعرف على الكوادر العاملة في الوزارة وضبط الأداء الإداري، إضافة إلى رفع المستوى في الرقابة على الإنفاق في مشروعات الوزارة المختلفة.

ومن المهم أن أشير إلى شركاء النجاح في إنجاز تلك الأنظمة حيث تم بناءها وتطويرها مع الجهات المتخصصة ذات العلاقة والتي منها وزارة المالية ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ووزارة الخدمة المدنية.

سمو الوزير.. هناك مطالب بمعالجة أوضاع المعامل التي يشتكي منها المعلمون والمعلمات وكذلك الطلاب، فما مدى اهتمام الوزارة بمعامل الحاسب الآلي للمرحلتين المتوسطة والثانوية؟

● نحن في إطار تمكين المعلمين والمعلمات من التجهيزات التي تدعم وتساند دورهم في إطار منظومة العمل التطويري وهو جزء من تطوير البيئة التعليمية. والوزارة تسعى إلى أن تكون نسبة أجهزة الحاسب إلى طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية متوائمة مع المعدلات العالمية وهي جهاز لكل ١٠ طلاب. لذلك فقد طرحت ٣ مشاريع خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. الأول تم تنفيذه بالكامل ويشمل ٢٢٠٠ معمل تحوي ٤٦٨٢٨ جهاز حاسب آلي، والمشروع الثاني ينتهي تنفيذه بعد شهر إن شاء الله ويشمل ٢٥٠٠ معمل تحوي ٤٩٩٢٠ جهاز حاسب، والمشروع الثالث ينتهي تنفيذه منتصف ٢٠١٢ إن شاء الله ويشمل ٢٠٠٠ معمل تحوي ٤٢٥٨٠ جهاز حاسب.

● خدمة الإنترنت أصبحت فيما يبدو شرياناً رئيساً لكل منظومة العمل التقني، وهناك أيضاً حديث حول توفير خدمة الإنترنت في المدارس من أجل نجاح هذه المشروعات، إلى أي مدى تصل الخدمة مع معرفتنا بوجود مدارس لم تصلها الخدمة؟

● هدفنا هو إيصال الإنترنت لجميع المدارس مهما كان مكانها وبغض النظر عن وجود اتصال أرضي بالإنترنت من عدمه. لذلك فقد تم ربط ٨٩٪ من المدارس عن طريق DSL والنطاق العريض، والباقي ١١٪ من مدارس لا تصلها خدمات الإنترنت رغم المحاولة مع الشركات المقدمة للخدمة فاضطررنا لربطها بالخدمة عن طريق الأقمار الصناعية. ويبقى تحسين جودة الاتصال في

وتتخذ كل ما من شأنه استقرار العمل التربوي وحفظ مهنة التعليم من أخطاء وتعديات فئة قليلة لا تمثل نسبة تذكر في أوساط المعلمين والمعلمات.

وهنا أقدم خالص الشكر والتقدير لكل معلمة ومعلم يقوم بواجبه الوطني بكل جد وإخلاص، وأعدهم بأن القادم بإذن الله تعالى أفضل وسنحرق ما يعزز دورهم ويساندهم في أداء مهامهم.

○ سمو الوزير.. يلاحظ في بعض الفترات- توتر في العلاقة بين الوزارة ومعلميها ومعلماتها، انعكس في الإعلام بصورة حادة أحياناً، ليس لدى الوزارة اتجاه يخفف الحدة أو تقلل هذه التجاذبات بين الوزارة ومنسوبيها؟

● إذا لم يشغل التعليم وتطويره ورؤى ومتطلبات معلميه الإعلام فاصور أن لدينا مشكلة في فهم الأولويات، فالتعليم هو المساحة الأولى التي تبني عليها ولها خطط التطوير الاقتصادي الشاملة، ومن خلاله تتحقق التطلعات وتتم المنافسة، كما أن التعليم العام يلامس بشكل مباشر يومياً أكثر من ١٠ ملايين من طلبة ومعلمين وأولياء أمور، والإعلام هو شريك وزارة التربية والتعليم في التعاطي مع كل قضاياها وما ينشر إعلامياً يضاف لما نقوم به من رصد ومتابعة لما ننفذه على أرض الواقع في الميدان التربوي.

وعوداً على السؤال حول المعلم والمعلمة فسأكون شفافاً في القضايا التي يتناولها الإعلام حولهم. من منطق إيماني العميق بأهمية الدور الذي يقومون به، وواجبنا المهني الذي تحتمه علينا المسؤولية الملقاة على عواتقنا تجاههم ودعم مطالبهم وتحقيق تطلعاتهم وبناء صورة ذهنية إيجابية عن المعلم والمعلمة والمدرسة في المجتمع.

أود التأكيد أولاً أن لدينا تراكمات حدثت أثناء العمل في مسيرة استقطاب المهنيين للتدريس وشغل الوظائف التعليمية بهم خلال عقد ونصف، وعانى جزء من المعلمين والمعلمات من إجراءات إدارية فرضتها المرحلة التي تم تعيينهم أثناءها، وأيدت الوزارة قضايا المعلمين كافة في اللجان المختلفة، وطلبت بما يحقق لهم الاستقرار الوظيفي والنفسي، وقد تحقق جزء كبير جداً من تلك المطالب، وما زال هناك مواضيع تحت الدراسة وبعضها لها لجان بحثية جهات عدة، ومن تلك الموضوعات: طلب التثبيت للمعلمات البيديات اللاتي عملن خلال ٣ سنوات، وتعيين خريجات الكلية المتوسطة، وطلب الموظفين الإداريين والإداريات الحاصلين على الشهادة الجامعية في تخصص الحاسب الآلي.

● عالم التقنية هو حديث الساعة والسباق نحوه متسارع، كيف ترون تجربة الوزارة في التوسع في تطبيق الحكومة الإلكترونية؟

● من الإنجازات التي تحسب للوزارة توسعها في مجال تقنية المعلومات والحكومة الإلكترونية، فالوزارة تعيش حالياً ثورة تقنية عالية من خلال أنظمة إلكترونية عالية الجودة ومنافسة عالمياً.

نظام نور

نظام (نور) مثلاً الذي حقق جائزة القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عام ٢٠١٢، وهي السنة الأولى التي تم تطبيقه فيها، وهو نظام يعني بكل ما يخص إدارة التعليم وصولا إلى الجهاز المركزي في الوزارة يعد أحد أهم إنجازات الوزارة على الصعيد التقني فهو يوفر الجهد والمال ويحقق أعلى درجات الجودة والدقة في الإدارة التربوية، ويتم الآن تنفيذ المراحل الأخرى منه خلال العام القادم، ويخدم النظام ما يقارب ١٠ ملايين مستخدم من طلبة ومعلمين وأولياء أمور وغيرهم، ويشمل أكثر من ٣٧٠٠٠ خدمة.

نظام فارس

يضاف إلى ذلك نظام (فارس) لإدارة الموارد البشرية والمالية، وهو نظام تنفرد به وزارة التربية والتعليم من حيث عدد المستفيدين، حيث يتعامل بهذا النظام ما يزيد على نصف موظفي الدولة المدنيين وهم المعلمون والمعلمات والإداريون والإداريات والذين يزيد عددهم على (٧٦٠) ألف موظف وموظفة، ويعد أحد أكبر الأنظمة في العالم من ناحية عدد المستفيدين، ويحقق هذا النظام ضبطاً إدارياً ومالياً، ويسهل التعاملات الإدارية بين المستفيدين والجهات مقدمة الخدمة على مستوى إدارات التربية والتعليم أو في الوزارة. ويسرع من تنفيذ الإجراءات بشكل كبير جداً، ويشمل أنظمة فرعية كالمالية، والموارد البشرية، والمستودعات ومراقبة المخزون وغيره. ويتم الآن تنفيذ المراحل الأخرى.

ولديكم لجنة خاصة لهذا الموضوع، هل تترى أنها تلبي المطالب التي يتقدم بها المعلمون والمعلمات للوزارة، وهل يمكن أن تكون وسيلة لنقل البعض ممن لم تشملهم الحركة بطريقة نظامية؟

● لجنة الظروف الخاصة هي أحد ملامح خدمة منسوبي الوزارة، وتم تأسيسها مراعاة لظروف إنسانية ملحة لا يمكن غض الطرف عنها، ويجب معالجتها بما لا يؤثر على سير العملية التربوية والتعليمية، ولذلك كان لزاماً وضع لائحة دقيقة تعمل على تلبية الاحتياج الذي تشير إليه، وقد كانت تشمل ٨ حالات واضفت عليها هذا العام ٣ حالات أخرى.

والجدير بالذكر أن تنفيذ النقل للظروف الخاصة يتم مباشرة دون تسوية، وقد استفاد منها عدد كبير من المعلمين والمعلمات ممن لا تستغفم ظروفهم الخاصة الطارئة على مواصلة عملهم في المناطق المعزولة فيها، ويتم وفق آلية محددة تبدأ في إدارات التربية والتعليم وتنتهي في لجنة مركزية مخصصة للنظر في الحالات وإصدار القرارات التي تلبي الرغبة في النقل، وتوفر البديل لضمان عدم تعطيل العملية التعليمية في المدرسة التي يستقل منها المعلم أو المعلمة.

وهذه اللائحة والحالات المشمولة بها معلنة للجميع، ويتم النقل وفق مسوغات معتمدة من جهات الاختصاص، وكذلك من خلال تدقيق المعلومات في اللجان الفرعية في المناطق والمحافظات، وذلك لضمان تحقيق العدالة بين المتقدمين بحيث لا تشمل إلا من تنطبق عليه اللائحة، ولا تجاوزات في هذا الموضوع.

واستطيع التأكيد بأنه بناء على توجيهات المقام السامي لا يوجد في وزارة التربية والتعليم أية طريقة للنقل إلا من خلال حركة النقل للمعلمين والمعلمات أو من خلال لجنة الظروف الخاصة، وأي تجاوزات على الخصوص عليه تتم محاسبية كل من يتسبب في ذلك أياً كان، ويستطيع طالب النقل التأكيد من موقعه في الحركة، وأسباب عدم نقله، من خلال النظام الإلكتروني الخاص بحركة النقل، كما يمكن التظلم من نتيجة حركة النقل لدى الجهة المختصة.

○ سمو الوزير.. يبقى الحديث عن مكانة المعلم والمعلمة وهيبتها التي تراجمت وكانت الوزارة سبباً في تراجعها من خلال أنظمة قيدت أداها داخل الصف.

● أسمح لي أن اختلف معك حول هذا الاتهام «العمومي» فهو لا يعكس جانب الحقيقة بقدر ما يكرس مفاهيم ليست دقيقة، إذ لا يمكن الحكم على حالات شاذة وتصرفات فردية على أنها هي واقع المعلم والمعلمة، فمدارس

التعليم تزخر ببرنامج كثيرة رائعة وفذة من ممارسي مهنة التعليم أعجز عن تقديم الشكر لجهودهم وتضحياتهم التي لا أستطيع اختزالها في إجابة عن سؤال صحفي.

علينا أن نتذكر دوماً أن المعلم والمعلمة هما الرقم الأصعب في معادلة التنمية وبناء الإنسان، ومن نتعامل معهم من قيادات وموظفين ومختصين هم نتاج مدارس التعليم العام، وتتلذنا بين يدي معلميهما في القصور الدراسية، وهم على اتساع بلادنا في أكثر من ٢٣ ألف مدرسة للبنين والبنات، ولست مبالغاً عندما أقول إن مدارسنا تزخر ببرنامج كثيرة تستحق أن تقدم عالمياً فضلاً عن أن تكون محلياً في الانضباط والعمل بإخلاص

المعلم أو المعلمة بالعموم واللقاء الأوصاف التي لا تليق بمن يصنعون أجيال وطننا، ويكابدون لبناء مستقبله.

وبالمقابل يبقى الميدان التربوي ميداننا بشريا يعترى بعض منسوبيه القصور، والوزارة تتعامل مع كل موقف بحسبه،



رئيس التحرير مشاريع تطوير التعليم ○